ابن مضاء القرطبي وآراؤه المنهجية في النحو

د. مت طيب بن فا، محاضر بقسم اللغة العربية ولغات الشرق الأوسط، كلية اللغات واللسانيات،
جامعة مالايا، كوالا لومبور، ٥٠٦٠٣ ماليزيا

١. نبذة عن حياة ابن مضاء القرطبي

هو (أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي، قاضي الجماعة، أبو العباس وأبو جعفر الجياني القرطبي)[١]. ولد في قرطبة سنة ٥١٣ هـ، وكانت وفاته بإشبيلية سنة ٥٩٢هـ . وعاش ما يقرب ثمانين عاما قضاها في الدراسة والتدريس والعمل في سلك القضاء.[٢]

كان ظاهري المذهب في الفقه، ذلك المذهب الذي يعتمد على الكتاب والسنة فقط ويحارب التقليد والجمود وكتب الفروع ومذهب مالك ومناهج علم الكلام والفلسفة. فقد تبوأ بسبب مذهبه الظاهري أرفع المناصب في دولة الموحدين, فكان يعمل في القضاء في مدينة بجاية وفاس إلى أن ولي قضاء الجماعة في حاضرة الموحدين مراكش. ومن المعروف أن الدولة الموحدة كانت تتبنى المذهب الظاهري وتعلن حربا شعواء على المشرق العربي، البصرة والكوفة وبغداد وعلى أهلهم وتتهمهم بالتجسيم والكفر وتحملهم مسئولية الجمود والتقليد في الفقه والدين.[٣]

(وكان مقرئا مجودا محدثا مكثرا قديم السماع واسع الرواية عارفا بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة... وشاعرا بارعا كاتبا).[٤]

---

[١] بغي الوعاة، ٣٢٣/١

[٢] انظر: بغي الوعاة، ٣٢٣/١، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ٤٤

[٣] انظر: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ٨٨ ، ٤٨

[٤] ٣٢٣/١ بغي الوعاة،

ومن شيوخه في العربية السهيلي وابن الرماك اللذان أخذا عن ابن الطراوة. وكان معروفا بالجرأة في آرائه النحوية ومحاربته للتقليد والجمود.[٥] (ومن مصنفاته في النحو "المقدمات على كتاب سيبويه"، ويبدو أنه كان يقابله كثيرا من كتب الكوفيين والبغداديين منحازا إليهما أو بعبارة أدق متوسعا في الاختيار من آرائهما).[٦]

٢. خصائص الدراسات النحوية في عصر ابن مضاء القرطبي

اتسمت الدراسات النحوية في عصر ابن مضاء القرطبي بخصائص معينة، منها الاعتماد على القياس والإجماع. فالقياس هو (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه).[٧] وقد أصبح القياس دعامة من دعائم النحو وجزءا لا يتجزأ منه. ولا أدل على ذلك من قولهم: (إنما النحو قياس يتبع)،[٨] (وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم).[٩] وكذلك الأمر بالنسبة إلى الإجماع، فقد اتفقوا على حجيته التي لا تجوز مخالفته. ومنها أيضا توقف الاجتهاد والبحث عن الشواهد واستقرائها مما أدى إلى أن صار النحو علما جامدا يدور في بوتقة معينة من القواعد تقاس عليها الأحكام الأخرى.

ومن خصائصها الرئيسة أيضا سيطرة مبدأ العامل والمعمول على تحليل النحاة النحوي، وحسب هذا المبدأ قالوا إنه لا بد أن يكون لكل مرفوع من رافع ولكل منصوب من ناصب وهلم جرا، متأثرين بمنهج علم الكلام الذي يرى أنه لا بد أن يكون لكل مسبب من سبب. ففي الجملة "ضرب محمد زيدا" مثلا قالوا إن الفعل "ضرب" قد سبب وأحدث الرفع في "محمد" والنصب في "زيدا".

---

[٥] انظر: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ٤٦

[٦] المدارس النحوية، ٤٥

[٧] الاقتراح، ٣٨

[٨] المصدر السابق، ٣٨

[٩] ا المصدر السابق ، ٣٢

وكذلك سيطرة مبدأ العلة والمعلول على تحليلهم النحوي، فراحوا يعللون القواعد العربية تعليلا كثيرا مثل تعليل رفع الفاعل بالفاعلية وإعراب الفعل المضارع بمشابهته للاسم وغير ذلك. وقد قسم الباحثون العلل عند النحاة إلى ثلاثة أنواع، أحدها علل تعليمية كتعليل رفع الفاعل بالفاعلية، وثانيها علل قياسية كتعليل نصب "إن" وأخواتها لاسمها بأنها تشبه الفعل المتعدي إلى المفعول، وثالثها علل نظرية كتعليل جهة مشابهة هذه الحروف للأفعال.[١٠]

٣. مفهوم النحو وعلاقته باللغة عند ابن مضاء

يرى ابن مضاء أن النحو وسيلة إلى النطق بالعربية وحفظها وصيانتها من التغيير والتحريف. يقول: (إنما هو شيء موضوع مصطلح عليه يتوصل به إلى النطق بكلام العرب).[١١] كما يفهم ذلك أيضا من قوله (إني رأيت النحويين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير).[١٢]

فوظيفة النحو عنده هي النطق بكلام العرب وصيانته من اللحن والتغيير، وبالتالي لا بد أن تتجه طريقته إلى هذا الهدف ، فكل طريقة لا تخدم هذا الهدف ولا تسير في الطرق الموصلة إليه تعتبر تجاوزا للحد وتوعرا في المسلك وانحرافا عن الهدف. ولعل أهم هذه الطرق عنده استقراء اللغة، وقد نقل ابن مضاء كلام ابن جني عن النحو أنه (علم منتزع من استقراء اللغة).[١٣]ومنها أيضا النظر والملاحظة والاجتهاد لا القياس والإجماع كما يعتمد عليه النحاة، ذلك (لأن النحو وقواعده ليسا من التقديس بحيث لا يجوز المساس بهما).[١٤]

---

[١٠] انظر: أصول النحو، ١٣٨

[١١] الرد على النحاة، ٧٨

[١٢] المصدر السابق ، ٦٤

[١٣] المصدر السابق ، ٧٥

[١٤] ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ١١٨

٤. آراء ابن مضاء النحوية المنهجية

إن آراء ابن مضاء المنهجية في النحو هي كالآتي:

أولا: السماع

رأى ابن مضاء أن السماع هو المنهج الصحيح المعتمد عليه في تناول اللغة ، فسار على نهجه في معالجة القضايا النحوية وتمسك به فيها تمسكا قويا. ويبدو هذا واضحا في أمثال عباراته: (هذا لا يجوز عندي حتى يسمع من العرب)،[١٥] و(أنها لا تجوز لأنه لم يأت له نظير في كلام العرب)،[١٦] و(كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر)،[١٧] و(أما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلت عن الثقات قبلت)،[١٨] و (إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب).[١٩] وكلها عبارات تدل على التمسك بالسماع واحترام النص اللغوي.

ثانيا: القياس

من خلال تتبع كلام ابن مضاء عن القياس يمكننا القول بأن ابن مضاء كان يرفض القياس، وإن كانت عبارته في رفضه تارة واضحة كاحتجاجه بأن (العرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين جهل ولم يقبل قوله...وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل وتشبيههم "إن" وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل).[٢٠] وتارة أخرى كانت عبارته غير واضحة، إذ يشوبها شيء من عدم التأكد والتشدد كقوله بعد الحديث عن قياس المعمولات الكثيرة من التمييز والظرف والحال وغيرها

[١٥] الرد على النحاة، ٩٨

[١٦] المصدر السابق ، ٩٠

[١٧] المصدر السابق ، ١٢٨

[١٨] المصدر السابق ، ٨١

[١٩] المصدر السابق ، ٩٨

[٢٠] المصدر السابق ، ١٣١

على المفعول به (والأظهر ألا يقاس شيء من هذا على المسموع ، إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك).[٢١]، وكذلك قوله في الرد على من استدل في الإضمار في المشتق بأن الضمير يظهر في بعض المواضع (من أين قست حال غير العطف على العطف...وهل قياس هذا على هذا إلا ظن).[٢٢]

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تتراوح عبارة ابن مضاء في رفض القياس بين الوضوح وعدمه؟ والحق أن القياس النحوي نوعان: أولهما تعميم القاعدة التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها اللغة على النصوص التي لم ترد، وثانيهما هو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، ويسمى النوع الثاني القياس العقلي.[٢٣] والظاهر أن ابن مضاء كان يرفض النوع الثاني من القياس بصراحة بحجة أن العرب أمة حكيمة لا تحتاج إليه كما سبق. وأما النوع الأول فهو الذي لا يقف منه ابن مضاء صريحا، بل يميل إلى رفضه بحجة عدم كمال أوجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه.

ومن جانب آخر إن القياس ولا سيما النوع الأول منه أمر لا مفر منه بحيث يصعب رده واستبعاده وخاصة في حالة غياب الشواهد المسموعة، ثم إن المقيس والمقيس عليه إذا اشتركا في علة واحدة أو علل متساوية فلا بأس ولا ضير من القياس ، وإلا لتعطل كثير من الأحكام النحوية للظواهر اللغوية وخصوصا المستجدة منها. إضافة إلى ذلك أصبحت مكانة القياس عند النحاة قوية ومتينة جدا كأنه جزء لا يتجزأ من النحو . ولهذا نرى أن القياس أمر لم يستطع ابن مضاء رفضه مطلقا، ولكنه في نفس الوقت يتعارض مع منهج مذهبه الظاهري الذي يحارب كل ألوان الجمود والتقليد بما فيها القياس, وهذا ما يفسر عدم وضوح عبارة ابن مضاء في رفض القياس.

---

[٢١] المصدر السابق ، ٩٣

[٢٢] المصدر السابق ، ٨٠

[٢٣] أصول النحو، ٩٥

ثالثا: الإجماع

رأى ابن مضاء أن (إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم).[٢٤] وقد احتج في كتابه الرد على النحاة بكلام ابن جني ابتداء من قوله بعدم حجية الإجماع على المخالفين ومفهوم النحو بوصفه علما منتزعا من استقراء اللغة العربية، ومرورا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم في عدم اجتماع أمته على ضلالة وقول الجاحظ الذي يفيد أن أضر شيء على الناس قولهم بأن الأول لم يترك للآخر شيئا, وانتهاء بضرب مثال على إمكان مخالفة الإجماع متمثلا في اعتبارهم العبارة "هذا جحر ضب خرب" بجر الأخير غلطا من العرب حتى ادعى ابن جني بأن لديه في القرآن الكريم من أمثالها نيفا على ألف موضع.[٢٥] وقد اتخذ ابن مضاء تلك العبارة وراي ابن جني منطلقا يناقش به الإجماع مناقشة ينتهي بها إلى عدم حجيته وإمكان مخالفته.

وهنا يعترينا سؤال: لماذا رفض ابن مضاء الإجماع صراحة ؟ وما الذي جعله يجرأ على مخالفته مع أن حجيته قوية؟ الإجابة عن هذا السؤال قد تكمن في أنه قد تلمس أن هناك من النحويين أنفسهم من لم يحتج بالإجماع، وجاء في مقدمتهم ابن جني. ثم إن الإجماع ليس من مناهج النحو وأدلته ومصادره، بالإضافة إلى أن الإجماع شأنه شأن القياس نوع من التقليد والجمود الذي يحاربه المذهب الظاهري الذي اعتمده ابن مضاء.

رابعا: مبدأ العامل والمعمول

هذا المبدأ هو أول ما دعا ابن مضاء إلى إلغائه، ففي كتابه الرد على النحاة الذي يهدف من وراء تأليفه إلى حذف ما يستغني عنه النحو يقول موضحا موقفه من هذا المبدأ بصراحة (أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا).[٢٦] وقد احتج في ذلك قائلا (العمل من الرفع

[٢٤] الرد على النحاة، ٧٤

[٢٥] الرد على النحاة، ٧٥-٧٦

[٢٦] المصدر السابق ، ٧٠

والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره).[٢٧]كما قال أيضا (وشرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدثه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب "زيد" بعد "إنّ" في قولنا " إن زيدا" إلا بعد عدم "إن"... الفاعل إما أن بفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل... لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع).[٢٨] وردا على احتمال كون العامل حسب رأي النحاة الآخرين على وجه التشبيه والتقريب أو مجرد إشارات وعلامات قال (لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي وادعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني المقصود بها لسومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك).[٢٩]

ويلاحظ أن ابن مضاء في رفضه للعامل يستند إلى ما يلي :

١- حقيقة العمل للمتكلم

٢- عدم وجود العامل النحوي عند النطق بالمعمول، إذ من شروط العمل وجود العامل أثناءه

٣- عدم اندراج العامل النحوي تحت إرادة وطبع، وهما حالتان اثنتان ولا ثالثة لهما.

٤- الفساد اللغوي الذي يفضي إليه العامل من تغيير كلام العرب وحطه عن البلاغة وتحريف المعاني وإلحاق النقصان بالكامل

كما يلاحظ بصورة عامة أن معظم حججه في رفض العامل منطقية وعقلية محضة. ويبدو هذا غريبا لأنه ظاهري المذهب يحارب مناهج علم الكلام والفلسفة. ونحن نرى أن وراء ذلك أسبابا، منها قوة الدافع الديني المذهبي التي دفعته إلى إلغاء مبدأ العامل بأي وسيلة كانت، وبراعته نفسه في

[٢٧] المصدر السابق ، ٦٩

[٢٨] المصدر السابق ، ٧٠

[٢٩] المصدر السابق ، ٧٠-٧١

علم الكلام، وسيطرة طريقة علم الكلام على البيئة العلمية آنذاك، إذ الإنسان ابن بيئته فاستخدم ابن مضاء نفس السلاح الذي عند النحاة من باب الرد على الشيء بسلاحه.

والحق أن ابن مضاء في القول بنسبة العمل للمتكلم، أي قوله "العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره" كان لا يتحرى الدقة ولا يلتزم بالأمانة العلمية كما جاء ذلك في نقد محمد إبراهيم البنا[٣٠] ومحمد عبد الخالق عضيمة[٣١]. هذا الكلام في الحقيقة لابن جني، ولكن ابن مضاء نقله وكأنه صاحب هذا الرأي. ثم إن ابن جني كان في الحقيقة يشرح كلام سيبويه والمتقدمين ساريا على هداهم ومقتديا بطريقتهم وغير مخالفهم، إذ قال (إنما إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه...وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به...هذا ظاهر الأمر وعليه صفوة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره).[٣٢]

ونحن في هذا الصدد نوافق ما ذهب إليه محمد عبد الخالق عضيمة من أنه (لم يقل أحد من النحويين مطلقا لا المتقدمين ولا المتأخرين إن العوامل النحوية هي التي تحدث حركات الإعراب في الكلمات، وإنما العوامل النحوية عندهم بمنزلة الإمارات والدلالات).[٣٣] وبالتالي فإن (نقد ابن مضاء للنحويين في مسألة العوامل نقد غير موضوعي، لأنه نسب إلى النحويين أنهم يقولون إن العوامل النحوية هي التي تحدث حركات الإعراب وليس المتكلم).[٣٤]

ومن جملة الانتقادات الموجهة إلى ابن مضاء أنه لم يشر إلى النحاة السابقين الذين سبقوه في الثورة على مبدأ العامل ومناهج الأوائل. يقول محمد إبراهيم البنا (كان على ابن مضاء أن يذكر

---

[٣٠] ذلك في دراسته وتحقيقه لكتاب الرد على النحاة، ٤٥

[٣١] النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، ٢٠

[٣٢] الخصائص، ١/١٠٩-١١٠

[٣٣] النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية ، ٢٠

[٣٤] المصدر السابق ، ٢٣

المتقدمين الذين أثاروا ما أثاره مثل ابن حزم وعبد القاهر وابن سنان الخفاجي).[٣٥] بل وقف أحمد مكي الأنصاري موقفا شديدا منه حين ذهب إلى أن ابن مضاء قد سرق آراء الفراء ووضعها في شكل نظرية وأعلنها باسمه.[٣٦] ذلك لأن الفراء رفض تقدير العوامل في متعلقات الظرف والجار والمجرور بالإضافة إلى تقدير العامل المحذوف في باب الاشتغال.[٣٧]

ونحن بدورنا نرى أن ابن مضاء إذا اطلع على آراء النحاة السابقين الذين أثاروا نفس القضية كان عليه أن يذكر أسماءهم من باب الأمانة العلمية ، ولكن الحكم عليه بالسرقة قد يكون فيه شيء من القسوة والشدة، ومع ذلك نقول يكفيه فخرا أنه ذكر هذه الثورة في كتاب خاص مستقل لم يسبقه أحد في ذلك.

خامسا: مبدا العلة والمعلول

قسم ابن مضاء العلل إلى قسمين رئيسين: أحدهما العلل الأولى، وهي التي (بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بكلام العرب المدرك منا بالنظر)،[٣٨] مثل علة رفع الفاعل هي الفاعلية ، والآخر العلل الثواني، وهي على عكس الأولى فلا تخدم شيئا في معرفة العربية والنطق بها، نحو علة رفع الفاعل عدم نصبه وعلة نصب المفعول عدم رفعه.

وكان ابن مضاء أمام هذا القسمين يقبل العلل الأولى لأنها تخدم النطق بالعربية وتؤدي وظيفة النحو، وهي كونها وسيلة لحفظ كلام العرب . وأما العلل الثواني فقد رفضها بصراحة قائلا: (ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لايفيد نطقا كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقا).[٣٩]

---

[٣٥] الرد على النحاة، ٤٦

[٣٦] نقلا عن ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ١٤٤

[٣٧] المصدر السابق ، ١٣٨

[٣٨] الرد على النحاة، ١٢٨

[٣٩] المصدر السابق ، ١٣٨

والحق أنه كان لا يقف عند هذا التقسيم، بل قسم العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام أخرى، وكلها مستغنى عنها، وهي: [٤٠]

١- مقطوع به، كإدخال ألف الوصل على فعل الأمر بعد حذف حرف المضارعة لأن الابتداء بالساكن غير جائز.
٢- فيه إقناع ، كإعراب الفعل المضارع لمشابهته للأسماء، إذ إنه يقوم على أساس الظن.
٣- مقطوع بفساده، كتحريك نون النسوة لسكون ما قبلها.

نلاحظ في موقف ابن مضاء من هذا المبدأ أمرين:

١- الاعتدال والإنصاف، فكان ابن مضاء لا يرفض كل العلل المعروفة لدى النحاة لمجرد صدورها عنهم، بل قبل العلل الأولى التي تشبه العلل التعليمية عند النحاة، إذ فائدتها ظاهرة وواضحة لا شك فيها، ولكنه رفض العلل الثواني التي تشبه العلل القياسية والنظرية عند النحاة. فكان رفض ابن مضاء لما يمكن أن يستغني عنه النحوي ليس رفضا عشوائيا لا أساس له، وإنما يقوم على معيار إفادة كلام العرب والنطق به، فهذا موقف منطقي يسوغه الاستخدام الواقعي للغة.
٢- دقة التقسيم، ذلك لأن ابن مضاء لا يقف عند تقسيم العلل إلى ما هو معروف عند النحاة، بل قسم العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام أخرى.

سادسا: التقدير

تحدث ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة عن تقدير العوامل المحذوفة ومتعلقات المجرور والضمائر المستترة في المشتقات والأفعال، وكان في كل منها يرفضها ويبين فسادها بحجج معينة يمكن تلخيصها بصورة عامة في أن التقدير عنده نوع من الزيادة القائمة على الظن والتخيل بلا دليل، يقول

[٤٠] المصدر السابق ، ١٢٨-١٣٤

(زدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ولا دلنا عليه دليل...وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليه خطأ بين).[٤١] ثم إن هذه التقديرات لا حاجة لها في الكلام لأسباب آتية: [٤٢]

١-علم المخاطبين بها، وإذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ، نحو قوله تعالى ((ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا)) والتقدير في الآية: أنزل خيرا.

٢-إظهارها يعتبر عيا، نحو: أزيدا ضربته؟ والتقدير: أضربت زيدا ضربته؟

٣-إظهارها يؤدي إلى تغيير الكلام عما كان عليه، نحو: يا عبد الله، والتقدير: أدعو عبد الله، فهذا التقدير يجعل الكلام خبرا بعد أن كان إنشائيا.

٤-إظهارها لا يفيد المعنى المقصود، نحو: ما تأتينا فتحدثنا، والتقدير: ما يكون ذلك إتيان فحديث، إذ العبارة المقدرة تحتمل معنيين آخرين: ما تأتينا فكيف تحدثنا أو ما تأتينا محدثا أي تأتي ولا تحدث

٥-إظهارها يعتبر فضلا، نحو: زيد ضارب عمرا، والتقدير: زيد ضارب هو عمرا.

٦-كون الكلام تاما يغني عن التقدير الخالي من الفائدة، ،نحو: زيد في الدار، والتقدير: زيد كائن أو مستقر في البيت، وزيد قام، والتقدير: زيد قام هو.

ولنا إزاء آراء ابن مضاء هذه بعض التعليقات:

١-ليس من الإنصاف الادعاء بأن التقدير نوع من الزيادة في كلام القائلين مطلقا، فالتقديرات لا يمكن رفضها كلها أو قبولها كلها، لأن بعضها تارة يكون معنى واضحا لا مفر منه كما في قوله تعالى ((ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا))، وتارة يكون معنى ضمنيا تحتمله العبارة، مثل: ما تأتينا فتحدثنا. وهذا يتمشى مع قول اللغويين المحدثين من احتمال نوعين من البنية، وهما البنية السطحية والبنية العميقة، كما في العبارة: أكل الولد الطعام الذي أعدته الأم في المطبخ، إذ

[٤١] المصدر السابق ، ٧٣

[٤٢] المصدر السابق ، ٧٢-٨٢

تحتمل معنيين، أحدهما الأكل في المطبخ والآخر إعداد الطعام في المطبخ، كما أن بعضها تارة أخرى معنى مستغنى عنه ولا حاجة إليه كما في أضربت زيدا ضربته؟

٢- كان ابن مضاء واقعيا حين يصف بعض التقديرات بأنها نوع من الفضل والعي كما في الأمثلة التي ذكرها. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ألم يلاحظ النحاة ذلك؟ ألم يكونوا واقعيين وواعين لهذا الأمر؟

وأغلب الظن أنهم لاحظوا ذلك فعلا، ولكننا نرى أن الذي دفعهم إلى الوقوع فيما وقعوا فيه سببان: أحدهما تمسكهم بمبدأ العامل والمعمول تمسكا متينا يطبقونه على كل كلمة يحللونها. والآخر أنهم يفرقون بين ما هو ظاهر واضح في الكلام وبين ما هو خفي ومقدر فيسمح في الخفي المقدر ما لا يسمح في الظاهر الواضح تمشيا مع القاعدة "يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل".

٣- كان للمذهب الظاهري أثر بارز في آراء ابن مضاء اللغوية، وكأنه لم يكتف بتطبيقه على القضايا الدينية فحسب بل راح يطبقه أيضا على القضايا اللغوية.

وخلاصة القول أن ابن مضاء كان يقف من الدراسات النحوية السائدة موقف الثائر المتمرد. وكان يرفض كل مناهجها المعتمد عليها من التقدير والتعليل وغيرهما منطلقا من مذهبه الظاهري ومعتمدا في ذلك على أي أسس كانت: سماعية، وواقعية، ونفعية، ودينية، وبلاغية، بل عقلية منطقية أحيانا.

٥. منهج ابن مضاء ومظاهره

مما سبق يمكننا القول بأن المنهج الذي سار عليه ابن مضاء في تناول اللغة هو منهج معين خاص قريب من المنهج الوصفي الحديث، إن لم يكن منهجا وصفيا بعينه. والمنهج الوصفي هو (منهج لغوي خالص يصف اللغة المدروسة كما هي، فيبين ما لعناصرها من خصائص ومميزات وما بينها من علاقات دون إقحام العوامل الذاتية من عروض وظنون وآراء شخصية).[٤٣] وهو أيضا

[٤٣] أصول النحو، ٦٦

(المنهج الذي يقوم على تقرير ما هو واقع أو تفسيره تفسيرا لا يخرج به عن نطاق اللغة، فهو إذن تقريري أو تحليلي).[٤٤]

ومظاهر هذا المنهج عند ابن مضاء واضحة تتمثل في دعوته إلى ما يلي:

١- التمسك بالسماع واحترام النص اللغوي

٢- إلغاء الأمور الخارجة عن النص اللغوي مثل التقدير والتعليل وغيرها حيث اعتبرها ابن مضاء نوعا من الظنون والزيادات والتخيلات والتخمينات التي لا سند لها. يقول (فإن قيل: فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن، قيل له: أما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي)،[٤٥] كما يقول أيضا (وكيف يثبت الظن شيئا مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه).[٤٦]

٣- رفض القياس العقلي والاحتياط من القياس النحوي وعدم اعتبار الإجماع حجة. وذلك لتعارض القياس والإجماع مبدئيا مع النص والسماع.

٤- الاستقراء ومستلزماته من الاجتهاد والنظر والملاحظة وعدم الجمود والتقليد المتمثل في القياس والإجماع وغيرهما. فهو ينقل كلام ابن جني عن مفهوم النحو بأنه (علم منتزع من استقراء اللغة).[٤٧] ولعلنا في هذا المظهر نستطيع أن نستنتج منهجا آخر عند ابن مضاء، وهو المنهج الاستقرائي.

هذا، وقد اختلف ابن مضاء قليلا عن المنهج الوصفي الحديث في أنه يعترف بأن يكون للمتكلم دور في العمل النحوي، بل هو العامل الحقيقي. لهذا آثرنا القول بأن له منهجا خاصا قريبا من المنهج الوصفي، غير أننا إذا أردنا وصف هذا المنهج بدقة نستطيع ان نقول بأنه منهج ظاهري. ومع ذلك، لسنا مبالغين إذا قلنا بأن ابن مضاء في واقع الحال هو المؤسس الحقيقي للمنهج الوصفي،

---

[٤٤] الدراسات اللغوية عند العرب، ٣٧٤-٣٧٥

[٤٥] الرد على النحاة، ٨١

[٤٦] المصدر السابق ، ٨٠

[٤٧] المصدر السابق ، ٧٥

لأن ما اهتدى إليه الآخرون بعده لا يعدو أن يكون مكملا ومتمما له، إذ طبيعة البداية تأبى الكمال والنضج.

المراجع والمصادر

١-ابن جني، أبو الفتح عثمان، *الخصائص*، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢

٢-ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، *الرد على النحاة*، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، ١٩٧٩

٣-السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، *الاقتراح في علم أصول النحو*، الطبعة الثانية، دار الفكر

٤-السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، *بغي الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٩٧٩

٥-شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة.

٦-شوقي ضيف، *تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج التجديد*، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦

٧-عبده الراجحي، *دروس في كتب النحو*، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥

٨-عمايرة، خليل أحمد ، *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه*.

٩-محمد حسين آل ياسين، *الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث*، دار مكتبة الحياة، لبنان، ١٩٩٠

١٠- محمد عبد الخالق عضيمة، *النحو بين التجديد والتقليد*، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية ، العدد السادس، ١٩٧٦

١١- محمد عيد، *أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث*، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩

١٢- معاذ السرطاوي، *ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية*، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨